



مركز المشروعات الدولية الخاصة

ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبيعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

أدوات سياسة مكافحة الفساد

بقلم: جون د. سوليفان



جون د. سوليفان

إن الفساد أشبه ما يكون بالطقس حين وصفه مارك توين قائلاً "الجميع يتحدث عن الفساد ولكن لا يوجد من يمكن أن يفعل به شيئاً". ولعل قائمة التوصيات التالية تقدم إلى صناعات السياسات بعض الأدوات التي يمكنهم أن يقوموا بتنفيذها فوراً. والتي يرجع الفضل في كثير منها إلى العمل الذي قام به شركاء المركز مثل مركز التنمية الاقتصادية في سلوفاكيا، ومركز دراسة الديمقراطية في بلغاريا.

الضخمة الممولة من بنوك التنمية متعددة الأطراف أو غيرها من أدوات المعونة الأجنبية ويتطلب هذا، بشكل أساسي، موافقة الحكومات المتلقية للمعونة على ترشيح منشآت كطرف ثالث للمراقبة، وتقديم تقرير عن بنائه السدود، وتوريدات السلع والخدمات، وغير ذلك من البنود الضخمة المسجلة ولن تقتصر مراقبة الطرف الثالث على القيام بمراجعات للتحقق من عدم وجود أي منفعات مشكوك فيها، ولكن المراقبة تتضمن أيضاً مواد البناء ونوعية الخدمات والسلع، وغير ذلك من الالتزامات لضمان كلفة التوريدات واستلامها طبقاً للقانون. ويقوم الكونجرس بالولايات المتحدة حالياً بالنظر في تشريع يحقق هذا الغرض.

٣. وإحدى الأفكار الجيدة هي طلب تعيين مراجع مستقل، حتى وإن كان على أساس اختياري، كشرط للحصول على قروض أو

الائتمانية وينبغي أن تبدأ مؤسسات التمويل الدولية بعمل إصلاح نظام التوريدات أحد الشروط التي يجب مراعاتها، كما يمكن استخدامها برامج إقراضها لتشجيع إصلاح نظم التوريدات كذلك يمكن استخدام شبكة الانترنت لتشجيع الالتزام بالإجراءات المناهضة للفساد، وعلى سبيل المثال، فإن نشر المنقصات الحكومية، والقرارات الخاصة بالعطاءات المقبولة عن طريق الموقع الإلكتروني لكي يراها الجميع، سيؤدي إلى تقليل الفرص أمام عقد الصفقات الخاص.

٢. وإحدى الأفكار المرتبطة بهذا أيضاً، هي طلب قيام طرف ثالث بمراقبة التوريدات

الإصلاح والتبسيط القانوني
أحد النواحي الرئيسية لإزالة
المعوقات التي تواجه منشآت
الأعمال.

بداية ننقش جانب الطلب... فعند التفكير في كيفية الحد من الطلب على المنفعات المتعلقة بالفساد يكون أحد العناصر الرئيسية هو تقييد فرص هذا النوع من الطلب. وهذا لا يعني أن تصبح الجهود لإلغاء فرص الفساد بدلاً لتنفيذ الآليات، أو الإجراءات البوليسية بل إن إلغاء فرص الفساد مع ما يصاحبه من التنفيذ الصارم للإجراءات هو المزيج الأفضل. والأمثلة التالية توضح هذه الفكرة.

١. إنشاء قوانين سليمة للتوريدات، تتطلب تقديم عطاءات ومنقصات مفتوحة تكون مائعة للفساد، مع اشتراط أن تكون كلفة العطاءات والمنقصات مفتوحة أمام الرصد العام. وقد قدمت كل من مؤسسة الشفافية الدولية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير نموذجاً لنظم التوريد وفقاً لهذا الأسلوب. هذه الجهود يمكن أن توضع موضع التنفيذ حتى في الدول النامية والدول التي تتحول نظمها

منح التنمية كان أول تطبيق لهذه الإجراءات في مراجعة البنك المركزي الروسي، والتي طبقت عندما أثبتت مزاعم حول الفساد في إدارة البنك المركزي للقروض التي حصل عليها من صندوق النقد الدولي ويمكن توجيه مثل هذه المراجعات إلي كل من القروض وعمليات التوريد، مما يوفر حافزاً علي إتباع نظم توريدات سليمة

ثم أصبح الإصلاح والتبسيط القانوني أحد النواحي الرئيسية لإزالة المعوقات التي تواجه منشآت الأعمال. فالطلب وببساطة هو التوفيق بين القوانين واللوائح المزدوجة والمتداخلة فعندما يكون لدي موظفي الحكومة قدر كبير من الاختيار في تقرير أي القوانين واللوائح التي تنطبق في حالات معينة، فإن ذلك يفتح أمامهم فرصاً كبيرة للحصول علي تعويضات مالية من أجل الخلاص الذي يتناسب مع مصلحة الطرف الطالب. وإحدى الخطوات الفورية التي يمكن اتخاذها هي القيام بعملية مراجعة قضائية، يتم بمقتضاها تعيين لجان مستقلة من القضاة لها سلطة توفيق أو إلغاء الجوانب غير المتناسقة في القوانين. وقد بدأت إكوادور في اتباع هذا النظام

هإن جمعيات القطاع الخاص ومراكز الفكر والسياسات يمكن أن تخلق رصيماً من العوائق القانونية واللوائح المزدوجة التي تحتاج إلي تغيير وفقاً للأولويات وقد يساعد نشر تلك الأفكار دولياً علي إحداث

التغييرات

٦. إن كل اقتران من الاقترانات الانتقالية لديه اقتران غير رسمي ضخم، ويرجع السبب في وجود هذا النوع من الأنشطة إلي الأعداد الكبيرة من القوانين واللوائح المتعارضة التي تجعل من المستحيل حتى بالنسبة لأفضل الشركات أن تلتزم بالقانون، بينما لا يمكن ببساطة للشركات ذات الحجم الصغير أو المتوسط تحمل تطبيقه وقد أظهرت البحوث المستقلة في أوكرانيا مثلاً، أن التفتيش علي المنشآت قد يجري ٧٨ مرة في السنة وقد أثبتت الجهود المبذولة لتبسيط هذه اللوائح

والتنظيمات أن الأمر شديد الصعوبة

بسبب مقاومة الفروع التنفيذية للإدارات ونقص الخبرة لإعانة صياغة التشريعات، وما شابه ذلك أحد المناهج، التي تم استخدامها في الولايات المتحدة وبعض الدول النامية، هو استثناء المنشآت صغيرة الحجم من بعض القواعد

ويعني هذا ببساطة إصدار قانون

ينص علي أن المنشآت التي يعمل بها

عدد معين من العاملين (من ١٠- إلى ١٠٠

حسب الظروف المحلية) تعفي من بعض

الشروط التنظيمية واللائحية

لا تشكل الضرائب في الاقترانات الانتقالية

إحدى المشاكل الخطيرة، وهي مشكلة تتفهم كلما نجهنا شرقاً. ومن الواضح أن كلفة أصحاب الأعمال في كلفة الدول يشكون من عبء الضرائب، ولكن الأمر في مناطق وسط وشرق أوروبا والدول حديثة الاستقلال يكون أكثر صعوبة، وخاصة فيما يخص بالضرائب علي العمالة وضرائب الحكومات المحلية ومرة أخرى فإن إحدى الأفكار التي تراود الذهن، هي خلق معايير مختلفة وجداول لمعدلات الضرائب علي الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وعن طريق تخفيض العبء الضريبي يمكن إلغاء فرص

تفاضلي الرشاوى والمنفعات

الجانبية، هذا

بالإضافة إلي زيادة

الالتزام

بالضرائب الذي

سيتزايد علي

مختلف المستويات

في جميع أرجاء

البلاد

أخيراً، يعتبر

تعديل أجور

الموظفين الحكوميين بحيث

تتسم بالتنافسية مع مرتبات

القطاع الخاص طريقة أخرى لتخفيض

الطلب للحصول علي منفعات إضافية

إن الاقترانات الانتقالية لديها اقتصاد غير رسمي ضخم، ويرجع السبب في وجود هذا النوع من الأنشطة إلي الأعداد الكبيرة من القوانين واللوائح المتعارضة

توصيات جانب العرض

إن الجهود التي تبذل للحد من عرض الرشوى وغيرها من أشكال الفساد قد تكون أيضاً مقيمة جداً. ومرة أخرى فإن المنهج الذي يوصى به مركز المشروعات الدولية الخاصة هو التركيز على إلغاء الأسباب الأساسية والفرص التي تقدم من أجلها تلك المنفوعات. إن تشجيع إتباع معايير حوكمة الشركات إلى جانب الجهود المماثلة لاتفاق مناهضة الرشوة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لها أهمية كبيرة في هذا الصدد.

١. يعد تدريب الصحافة الاقتصادية إحدى النواحي الأساسية لأي جهود تهدف إلى منع الرشوة وتخفيض تقديم الرشوى. ويعد وجود أجهزة إعلام مستقلة مكونة من صحفيين مجهزين بآلات التحليل لاكتشاف التزوير أو الفساد، وخصمة في برامج التخصصية وفي عمليات التوريدات الحكومية، أحد العناصر الرئيسية في ردع الفساد.

٢. إدخال مراكز الفكر والأبحاث وجمعيات الأعمال وغيرها من المنظمات غير الحكومية في العملية يعتبر أمراً أساسياً في بناء فهم الجمهور لتكلفة الفساد ومطالبته بإحداث التغيير، ويوجد عند من البرامج التي قام مركز المشروعات الدولية الخاصة برعايتها قد اتخذ هذا المسار، بما في ذلك حملة تحالف ٢٠١١ التي قام بها مركز دراسات الديمقراطية في

بلغاريا، وبرامج مركز التنمية الاقتصادية في سلوفاكيا.

٣. يعد اتفاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمناهضة الرشوة أحد أفضل الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخراً لتخفيض الفساد، على الرغم من عدم تنفيذ كثير من الدول المتقدمة للتشريعات المحلية التي تمكن من تنفيذها. ولما كان هذا الاتفاق قد حظي بقبول واسع، فإن الوقت قد حان للعودة إلى مائة المفاوضات للقضاء على إحدى الثغرات المفتوحة، وهي استثناء الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات. إذ ينبغي أن تكون الشركات الأم مسؤولة عن أعمال فروعها الأجنبية، ونجى مساهمتها داخل البلد

وجود أجهزة إعلام مستقلة وتدريب الصحافة الاقتصادية أحد العناصر الرئيسية في ردع الفساد.

الرئيسي للشركة الأم. ويتفق هذا مع قانون الولايات المتحدة الخاص بممارسات الفساد الأجنبية، كما أنه عنصر أساسي في أي نظام مناهض للرشوة.

٤. ينبغي بذل جهود كبيرة لاستكمال أفضل مجموعة من معايير المحاسبة المقبولة دولياً والتي

تم الانتهاء من وضعها مؤخراً. وبمجرد إقرارها ينبغي علي الفور أن تبدأ الجهود للتفاوض علي معايير أفضل.

٥. يعد بيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (www.oecd.org) عن حوكمة الشركات بداية طيبة لوضع معايير دولية للحوكمة الجيدة. وتعد هذه المعايير جزءاً رئيسياً لضمان شفافية كلفة عمليات الشركات والتزامها الكامل بالمعايير المقبولة دولياً. وينبغي أن نتوقع أن تسعى حكومات الدول الأعضاء لتنفيذها داخلياً، وسيكون لذلك أثر مباشر علي مجتمع الشركات.

٦. وينبغي علينا أن نعمل علي تقوية الإرشادات العامة التي تتضمنها الوثيقة الحالية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك من خلال السعي لعقد دورة ثانية من المفاوضات. وينبغي وضع معايير أكثر وضوحاً في النواحي التالية علي الأقل:

- إنشاء سجلات مستقلة للأسهم فكثيراً ما يحدث، أن تقوم المنشآت التي تمت خصصتها حديثاً، أو التي تمت بها خصخصة جزئية بتزوير الأسهم، أو القيام ببساطة بعدم تسجيل الأسهم المشتراه من خلال عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ينبغي وضع معايير للشفافية، والإنحياز عن بيع الأصول الأساسية جنباً إلى جنب مع تنفيذ آليات وإجراءات تمكن المستثمرين من الحصول علي تعويضات.

- مناقشة مشاركة أصحاب المصالح في

أعلى في المنشآت التي تقوم بالتعامل مع الوزارات أو الوكالات الحكومية التي يتختمون بها.

• وبالإضافة إلى ذلك ينبغي إصدار إرشادات واضحة، والإفصاح عن المعايير التي يمكن بمقتضاها أن تقوم الوكالات الحكومية بتحديد الإعانات والخصص والإعفاءات من الغرامات.

• ينبغي أن تعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية علي تشجيع إنشاء مكاتب للتحكيم إلى جانب وكالات مستقلة للمراجعة.



إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا بد وأن تكون متوازنة مع مناقشة تنقضي المصلح، وموضوعات الانحياز الداخلي، وفي كلتا الحالتين يتطلب الأمر وضع معايير وإرشادات.

• ينبغي التوصية بوضوح بإتباع معايير المحاسبة المقبولة دولياً (انظر أعلاه أيضاً فيما يتعلق بتطوير هذه المعايير).

• يحتاج الأمر إلى توضيح وظائف المراجعة الداخلية في الشركة، وكذلك توضيح ضم أعضائه مجلس إدارة خارجيين إلى لجان المراجعة وتشجيع حرية المعلومات والحصول علي القوانين الخاصة بالمعلومات الخاصة بالحكومة والخضعة لاعتبارات حماية الخصوصية كذلك التشجيع علي وضع قواعد واضحة وشفافة بشأن تنقضي المصلح في القطاع العام ففي كثير من الدول مازال الوضع يسمح لموظفي الحكومة (أو أطفالهم وزوجاتهم أو أزواجهم أو المحبين) أن يتولوا منصب إضافية ذات أجر في المنشآت الخاصة أو المنشآت المملوكة للدولة، ولا بد علي الأقل أن يتم الإفصاح عن هذه العلاقات ويمنع هؤلاء الموظفون من التخلي للقرارات التي تمس تلك المنشآت وكتيجة طبيعية، ينبغي بذلك الجهود للحد من قدرة الموظفين علي ترك وظائفهم والانتقال إلى منصب ذات أجر